في مخيمات القطاع كافة؛ ثم بدأت المرحلة الثانية من الهدم، في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، واستمرت حتى حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣[٥٢].

اضافة إلى عمليات هدم بيوت المخيمات في قطاع غزة، وعلاوة على اجراءات الانعاش الاخرى، وبخاصة العمل في اسرائيل، اتخذت سلطات الحكم العسكري اجراءات عدة لتصفية أوضاع مخيمات القطاع، من أهمها:

١ ـ الترغيب والترهيب لسكان مخيمات القطاع، لكي ينتقلوا إلى مخيمات الضفة الغربية المهجورة، بعد أن تركها معظم قاطنيها بعد الحرب مباشرة[٥٣].

٢ ـ بناء وحدات سكنية، على شكل أحياء مدينية، لاسكان اللاجئين الذين تهدم بيوتهم في المخيمات، وتعطى لهم مقابل أسعار رمزية؛ وكذلك توزيع قطع أرض محددة للبناء على اللاجئين، بأسعار رمزية، ومقسمة على شكل أحياء، وفقاً للمتطلبات الامنية، وزودت بالمرافق العامة[٥٤].

٣ ـ تقطيع أوصال المخيمات، بعد تخفيف كثافتها، وتزويدها بالمرافق العامة، وتحويلها إلى احياء بلدية، أو قروية، تخضع لسلطة المجالس البلدية والقروية في قطاع غزة[٥٥].

وللمساهمة في تنفيذ المشاريع التطويرية للاجئين، أنشىء، في أيار (مايو) ١٩٧٠، «صندوق الائتمان للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين»، بمبادرة من الوزير شمعون بيرس (بلا وزارة، آنذاك) وبرئاسة حاكم بنك اسرائيل، وذلك للتنسيق بين مشاريع اسكان اللاجئين وجمع الاموال اللازمة لذلك[٥٦]. ومن نتائج مشاريع تصفية المخيمات، ما ذكره عمانوئيل ماركس من «انه، وبعد عشر سنوات من الاحتلال، مال الموسرون من سكان المخيمات (الذين لم تهدم بيوتهم، ويشملون سكان مخيمات الضفة) إلى تركها، وأن معظم سكان المخيمات تحسن وضعهم، ولم يعودوا بحاجة إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين»[٥٧].

وتشير آخر الاحصائيات (حزيران ـ يونيو ١٩٨٥)، إلى ان ما يقرب من ٧٤ بالمئة من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، في الضفة الغربية، والبالغ عددهم ٣٥٧٧٠٤ نسمة، يعيشون الآن خارج المخيمات العشرين الموجودة هناك، وان ٤٤ بالمئة من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الوكالة في قطاع غزة، والبالغ عددهم ٢٤٧٨٩٢ يعيشون خارج مخيماتهم الثمانية[٥٨].

لا شك في أن السياسة الانعاشية الاسرائيلية لاقتصاد الضفة والقطاع (جسور مفتوحة، عمل في اسرائيل، تغييرات اقتصادية) ساهمت في زيادة الناتج القومي القائم في المنطقتين (اضافة إلى شمال سيناء) بمعدل ١٣ بالمئة للفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨؛ كما ساهمت في تكوين رأس المال القائم بمعدل ٢٧ بالمئة في الفترة عينها. وقد تفاعل هذا الوضع مع الجهود الاسرائيلية لتحسين أوضاع الخدمات(طرق، مياه، كهرباء، الخ)، الامر الذي أدى إلى ظهور بعض المؤشرات الدالة على ارتفاع المستوى المعيشي، مثل زيادة متوسط الانفاق الخاص بمعدل يصل إلى ٩,٨ بالمئة سنوياً، للفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨، وزيادة في معدل استخدام الكهرباء والغاز في الطهو، من ٧ بالمئة، في بداية الفترة، إلى ٦٢ بالمئة، في نهايتها، وزيادة في معدل امتلاك الثلاجات في البيوت من ٤ ـ ٣٨ بالمئة في الفترة ذاتها، وزيادة في معدل امتلاك اجهزة التلفزيون من ٢٨,٥ إلى ٤٣ بالمئة[٥٩].

ولكن، مما يلاحظ على هذه المؤشرات انها تمس، بالدرجة الاولى، المستوى الاستهلاكي؛ اذ ان ليس لها أي علاقة ملموسة بتطوير الانتاجية العامة لقطاعي الزراعة والصناعة؛ فلم تبق